

دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان خلال المدى (٢٠٠١ - ٢٠١٦) م

The role of small industries in the economic development in Sudan between 2001 – 2016

أ. سحر عادل إبراهيم علي - محاضر - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزعيم الأزهرى.
د. فوزية ساتي محمد الأمين أستاذ مشارك - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية -
جامعة الزعيم الأزهرى

المستخلص:

تناولت الدراسة دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٦م، تكمن مشكلة الدراسة في معرفة دور مساهمة الصناعات الصغيرة في إحداث التنمية الاقتصادية في السودان خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٦م، تنبع أهمية الدراسة في تحديد أثر الصناعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تحديد نسب مساهمتها في التنمية، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الصناعات الصغيرة، ومعرفة مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والوقوف على مساهمتها في تنمية الصادرات، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي والإحصائي الوصفي والأسلوب القياسي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن إنتاج الصناعات الصغيرة بنسبة ٢٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي، لم تساهم الصناعات الصغيرة في توفير العمالة برغم من كبر حجم تلك الصناعات، كذلك نجد أن التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة غير متوازن؛ بالتالي لم تساهم في تحقيق التنمية الريفية والحضرية. قدمت الباحثة عدة توصيات أهمها: ضرورة زيادة الاهتمام بالصناعات الصغيرة من حيث تفعيل سياسات صناعية مناسبة لها، زيادة فرص استيعاب العمالة في الصناعات الصغيرة.

ABSTRACT

The study addresses the role of small industries in the economic development in Sudan between 2001 – 2016, The problem of the study enables to know the role of small industries in the economic development events in Sudan during the period 2001-2016., the importance of the study emerged in specifically the effect that the small industries made on the economic development process, through determining its contribution proportion in the development, the study aimed to know the reality of small industries and know the extent of their contribution to the gross domestic product and find out their contribution to the development of exports. The study followed the historical, descriptive, analytical, descriptive, and standard method. The study came to many results, the most important of which are the production of small industries by 23% in the gross domestic product, and the small industries did not contribute to the provision of employment despite the large size of those industries. Likewise, we find that the geographical distribution of small industries is unbalanced and thus did not contribute to an investigation in rural and urban

development. The study came to many recommendations, the most important, increasing the care of small industries through the activation of appropriate industrial policies, increasing opportunities for absorbing employment in small industry

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة :

أولاً- الإطار المنهجي للدراسة :

تمهيد:

إن للصناعات الصغيرة دوراً مهماً في إحداث التنمية الاقتصادية ؛ إذ إنه أصبح يُنظر لها على أنها إحدى الوسائل المهمة في معالجة الاختلالات الداخلية ونقطة الانطلاق ؛ لأنها تساهم في حل مشكلة الفقر والبطالة ، وترسيخ دعائم التنمية المتوازنة في البلاد ، وقد أصبح الاهتمام بالصناعات الصغيرة هدفاً تنموياً استراتيجياً أكدت التجربة على صحته في تسريع عملية التنمية في كثير من البلدان النامية.

يواجه واقع الصناعات الصغيرة في السودان اختناقات، مثل عدم توفر التمويل والسياسات الاقتصادية والبنية التحتية بما يؤدي إلى تناقص مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الآتي؛ ما هو الدور الذي قامت به الصناعات الصغيرة في إحداث التنمية الاقتصادية في السودان خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٦م؟
أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في السودان.
٢. مدى مساهمة الصناعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي.
٣. الوقوف على مساهمة الصناعات الصغيرة في تنمية الصادرات.
٤. الوقوف على مساهمة الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل.
٥. التأكيد على الدور الريادي للصناعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية في أنه يُعدّ إضافة جديدة إلى ما كُتب في موضوعات الصناعات الصغيرة في السودان، وتتمثل الأهمية العملية في تحديد أثر الصناعات الصغيرة في إحداث التنمية الاقتصادية.

فروض الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة كما يأتي:

١. إن للصناعات الصغيرة دوراً بارزاً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
٢. إن للصناعات الصغيرة دوراً في توفير فرص العمل.
٣. إن توفر التمويل للصناعات الصغيرة يؤدي إلى زيادة تنافسها في مجال الصادرات.

منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة موضوع الدراسة والأدبيات، بالإضافة إلى المنهج الوصفي لوصف الظاهرة، والمنهج التحليلي، والإحصائي الوصفي، والأسلوب القياسي، وتُجمع المعلومات من مصادر ثانوية متمثلة في الكتب والمراجع والمجلات والمواقع الالكترونية والإصدارات الرسمية للدولة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الصناعات الصغيرة في السودان.

الحدود الزمانية: ٢٠٠١-٢٠١٦م.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة مباحث وخاتمة كما يأتي:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة (الإطار المنهجي للدراسة - الدراسات السابقة).

المبحث الثاني: الإطار النظري (مفهوم وأهمية الصناعات الصغيرة - مفهوم ومستلزمات التنمية

الاقتصادية - تجارب الدول العالمية في تنمية الصناعات الصغيرة).

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي (تطور الصناعات الصغيرة في السودان - مفهوم وأهمية

الصناعات الصغيرة في السودان - أهداف الاستراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة في السودان -

دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان).

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية (عرض النموذج القياسي وتحليل النتائج- اختبار فرضيات

الدراسة).

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

مصطلحات الدراسة:

الصناعات الصغيرة : تعرف منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة بأنها تضم وحدات صغيرة الحجم جداً تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، وتتألف غالباً من المنتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين، ومعظمها تعمل برأس مال ثابت صغير، أو ربما بدون رأس مال ثابت وتستخدم تقانة ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكتسب دخول غير منظمة، وتهيئ فرص عمل غير مستقرة.^(١)

التنمية الاقتصادية : هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلاله تغيرات في كل من هيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، وتحسين في نوعية الحياة.^(٢)

الناتج المحلي الإجمالي : هو مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة حديثاً في الدولة خلال مدة زمنية عادة عام.^(٣)

التمويل الأصغر : تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر ؛ وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر في البدء في أنشطة اقتصادية ، أو تنمية مشاريعهم الصغرى. (٤)

ثانياً: الدراسات السابقة :

١/دراسة أحمد عبد الله البدوي عبد الجبار، بعنوان : (دور الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة في السودان)؛(٥)

تناولت الدراسة دور الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة في السودان. تتمثل مشكلة الدراسة في أن الصناعات الصغيرة تُعدُّ المدخل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة في السودان وغير السودان، تتطلب التنمية المستدامة التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة. هدفت الدراسة إلى تفعيل دور الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة في السودان من خلال دراسة ميدانية لولاية الخرطوم في المدة من (٢٠٠٠-٢٠٠٩م). من أهم نتائج الدراسة ما يلي: لوحظ ضعف بل انعدام التكامل المباشر، وغير المباشر بين الصناعات الصغيرة والكبيرة بمنطقة الدراسة، نوع الضمانات التي يطلبها البنك لا تتوفر لأصحاب الصناعات الصغيرة. أوصت الدراسة ما يلي: تنظيم جدول مدخلات ومخرجات بين مواقع كافة الصناعات، صغرها وكبيرها ؛ للكشف عن الفجوات، ومحاولة تشجيع الاستثمار لسد هذه الفجوات. عمل دراسات لتحديد نوع الصناعات الصغيرة التي يحتاجها البلد، والعمل على تشجيع الاستثمار في هذا النوع من الصناعات.

٢ /دراسة منى عثمان محمد عثمان، بعنوان : (أثر الصناعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية في السودان)؛(٦)

تناولت الدراسة أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان، تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هو دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد السوداني؟، ما طبيعة المشكلات التي تواجهها الصناعات الصغيرة؟، ما مدى فعالية الجهود المبذولة لحل المشكلات؟. هدفت الدراسة إلى إبراز دور الصناعات الصغيرة في السودان، وتوضيح أهميتها في إحداث تنمية شاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة ، وتحديد المشكلات والمعوقات الأكثر تأثير في قطاع الصناعات الصغيرة ، ومن ثم على النمو الاقتصادي والاجتماعي في السودان. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تخصص فروع الصناعات الصغيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية يؤدي -بدرجة كبيرة - إلى تخلص البلاد من الحاجة للاستيراد، مثل هذه السلع ؛ وبالتالي توفير العملات الأجنبية. أوصت الدراسة بضرورة إنشاء جهاز متخصص في تقديم الخدمات والاستشارات التسويقية والفنية والتقنية، ودراسات الجدوى للصناعات الصغيرة على أن يكون من ضمن مهام الجهاز إنشاء قواعد معلومات لخدمة الصناعات، وهذه الصناعات في جميع المجالات القانونية والتنظيمية والتسويقية، وتقديم الخدمات التدريبية، وجعلها متوفرة للراغبين في الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة.

٣/ دراسة وليد محمد علي محمد أحمد، بعنوان : (مساهمة الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد السوداني (٢٠٠٠-٢٠١٣م))^(٧)

تناولت الدراسة مساهمة الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد السوداني خلال المدى ٢٠٠٠-٢٠١٣م، تمثلت مشكلة الدراسة في تخلف التقانات المستخدمة والتمويل ومدخلات الإنتاج المحلية والعمالة.

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الوضع الحالي للقطاع الصناعي ككل مع التركيز على قطاع الصناعات الصغيرة كأداة فعالة ومجدية للإسراع لتحقيق بعض أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: التركيز على قطاع الصناعات الصغيرة بهدف تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة ؛ وذلك عن طريق التوزيع العادل للموارد حسب الولايات. أوصت الدراسة بضرورة القيام بمسح صناعي شامل، تُحدد الطاقات وحجم الاستثمار الموظف، وتُحدد احتياجات كل قطاع من التمويل الرأسمالي والتشغيلي، كذلك الاهتمام بالابتكارات الجديدة، وتوفير حقوق البراءة وإيجاد منافذ تسويق لها.

٤/ دراسة آمال هادي كاظم الجابري، بعنوان : (التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في إقليم كردستان - العراق لعام ٢٠١١م)^(٨)

تناولت الدراسة التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في إقليم كردستان لعام ٢٠١١م. تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما واقع التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في إقليم كردستان لعام ٢٠١١م؟ ما أسباب هذا التوزيع؟ وهل يتصف بالعدالة، أم التباين في محافظات الإقليم؟.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصناعات الصغيرة في محافظات إقليم كردستان، ومدى تباينها مكانياً خلال عام ٢٠١١م، بالإضافة إلى ذلك هدفت إلى التعرف على صورة التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في إقليم كردستان باستعمال مجموعة من المعايير للكشف عن عدالة التوزيع من عدمه.

نبعت أهمية الدراسة من أهمية القطاع الصناعي عموماً، والصناعات الصغيرة على وجه التحديد في التقدم والتطور الاقتصادي، ودورها الكبير في تنمية الاقتصاد المحلي، وزيادة الإنتاج الصناعي، وتحسين دخل الفرد، وخلق فرص عمل جديدة، وامتصاص البطالة، وضمان إعادة توزيع الدخل بشكل عادل بما يضمن تحسن المستوى المعاش للفرد، في الوقت الذي يعاني فيه الإقليم من ضعف مستوى النشاط الصناعي، وضعف مساهمته في الناتج المحلي؛ الأمر الذي أدى إلى نشاط التجارة الخارجية لصالح المتزايد، واستمرار هذه العملية يؤدي إلى زيادة غنى الأغنياء، وزيادة الدخل، وازمحلال الطبقة الوسطى، والوصول بالتالي إلى سوء توزيع الدخل، وتدني مستوى المعيشة للفرد والمجتمع. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في إقليم كردستان لعام ٢٠١١م غير متساوٍ على مستوى المحافظات، وعلى مستوى بيئة الصناعات الصغيرة داخل الإقليم وداخل المحافظة الواحدة. اعتماد معايير عدد المنشآت الصناعية

وعدد المشتغلين فيها وأجورهم، وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزماته والقيمة المضافة أسهم في إعطاء صورة واضحة عن تباين التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات في منطقة الدراسة. أوصت الدراسة بما يلي؛ تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في الاستثمار في هذا النوع من الصناعات، وتذليل الصعوبات أمامه مثل تفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس، والسيطرة النوعية وتدعيم دور المصارف الصناعية، وتخفيض تكلفة الإعلان والدعاية، توجيه المستثمرين لاختيار الصناعات التي تتناسب مع الوضع الصناعي في الإقليم وتمتتع بشروط الجدوى الاقتصادية، الاهتمام بإقامة حاضنات أعمال تكنولوجية تدعم الصناعات الصغيرة، والتنسيق مع الوزارات المعنية لإنشاء قاعدة بيانات متكاملة من شأنها تشخيص المشكلات التي تواجه هذه الصناعات، والمساعدة في وضع الحلول المناسبة لها. ٥/ دراسة حسن عثمان السمان الغلام، بعنوان : (أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية بالسودان - دراسة حالة صناعة المنتجات الجلدية بولاية جنوب دارفور في المدة ١٩٩٤-٢٠٠٤م)؛^(٩)

تناولت الدراسة أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية بالسودان من خلال دراسة صناعة المنتجات الجلدية بولاية جنوب دارفور في المدة ١٩٩٤-٢٠٠٤م.

وهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به مؤسسات التمويل في توفير الأموال اللازمة، والتعرف على معوقات الأداء للصناعات الصغيرة.

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر التمويل اللازم لقطاع الصناعات الصغيرة من قبل البنوك العاملة، وعدم وجود تشريعات قانونية من قبل السلطات كقانون الاستثمار الخاص بالصناعات الصغيرة، ومعالجة الجانب الإداري والتدريبي لأصحاب الصناعات الصغيرة لأداء مشاريعهم بالطريقة العلمية، وشملت الدراسة مدة عشر السنوات.

وتمثلت فرضيات الدراسة في الآتي : برامج تمويل الصناعات الصغيرة تساهم في خلق تنمية صناعية تؤثر في التنمية القومية، وتساهم في رفع دخل ومستوى صغار الممولين، ضعف السياسات والقوانين الحكومية الداعمة للصناعات الصغيرة، إلمام المنتج بالعملية التسويقية ضعيف من النواحي الإعلامية، قطاع الصناعات الصغيرة -وخاصة صناعة المنتجات الجلدية- تواجه قدرة تنافسية عالية في مواجهة التصنيع المستورد، تؤثر الخبرة الإدارية والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة في أداء مشروعاتهم، وفي التعامل مع المؤسسات المالية.

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي والإحصائي لتحليل البيانات بغرض اختبار الفرضيات باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS).

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مشكلة التمويل من أهم المعوقات التي تحول تنمية هذا القطاع. يمثل تسويق المنتجات والخدمات أحد مشكلات هذا القطاع الرئيسة ؛ لأن مشكلات التسويق تؤثر في الإنتاج بصفة عامة ، ويتمثل مشكلات التسويق في ارتفاع أسعار منتجات هذا القطاع بسبب غلاء المواد الخام المحلية، الذي يؤدي إلى غلاء المنتجات ؛ وبالتالي انخفاض الطلب عليها، ومنافسة البديل المستورد لها بالطبع ؛ فالمنتج المستورد يستطيع المنافسة بسبب الجودة ، كما أنه لا توجد أي حماية للتوزيع ، بالإضافة لقلة معرفة صاحب المشروع بفنون التسويق للإعلان، والترويج عن منتجاته.

لم تكن هناك مشروعات استثمارية إثمارية حقيقية في ولاية جنوب دارفور حتى تاريخ اليوم، باستثناء بعض المشاريع، مثل مصنع نسيج نيالا، مدبغة نيالا الحكومية. قوانين الاستثمار السوداني التي صدرت منذ ١٩٥٦م، وحتى آخر تعديل لقانون الاستثمار ١٩٩٩م المعدل حتى عام ٢٠٠٠م التي تمنح الصناعات الكبيرة عن غيره من الصناعات الصغيرة. انعدمت الكوادر المدربة والمؤهلة على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية التي تساعد المستثمر في قبول، أو رفض الفكرة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إزالة اختناقات التمويل، وفتح قنوات تمويلية، تسليط الضوء على منتجات الصناعات الصغيرة بالولاية، وإنشاء مجمعات تجارية لتسويق المنتجات، بناء قاعدة معلومات أساسية عن الصناعات المحلية ومواردها المتاحة، العمل على ترقية الأداء الفني عبر التدريب، إعداد قانون لتنظيم وإدارة وتنمية الصناعات الصغيرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

هناك تشابه بين الدراسة الحالية والدراسة الأولى والثانية والثالثة والخامسة بأن كل منها تناول مفهوم الصناعات الصغيرة، وأهم الصناعات الصغيرة في السودان، وواقع تلك الصناعات في السودان، ولكن الدراسة الأولى تميزت بأنها تناولت استراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة في السودان خلال المدى (٢٠٠٠-٢٠٠٩)م، تميزت الدراسة الثالثة بأنها ركزت على الوسائل التي تؤدي إلى تحسين وتحديث الصناعات الصغيرة في السودان، وعن التمويل للصناعات الصغيرة في السودان، أما الدراسة الخامسة فتميزت بتركيزها على المنتجات الجلدية، بينما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات الثلاثة بأنها تناولت مساهمة تلك الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى ٢٠٠١-٢٠١٦م في السودان. واختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في أن كل منها تناولت المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة في السودان. أما الدراسة الرابعة فتختلف عن الدراسة الحالية في أنها تناولت التوزيع الجغرافي لإقليم كردستان في العراق.

المبحث الثاني: الإطار النظري :

تبرز العلاقة بين الصناعات الصغيرة، والتنمية في إسهام الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية متمثلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في الدخل، وتقليل حدة البطالة، وزيادة الصادرات، واستثمار الموارد البشرية والطبيعية، وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم، وزيادة فرص العمل، وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية، وباتت الصناعات الصغيرة كواحدة من أدوات التنمية.

أولاً: مفهوم وأهمية الصناعات الصغيرة:

لا يوجد تعريف متفق عليه في الفكر الاقتصادي يحدد ماهية الصناعات الصغرى (المتناهية في الصغر)، والصغيرة والمتوسطة، وعُزي ذلك إلى تباين المعايير المعتمدة من دولة إلى أخرى في التعريف بهذه الصناعات مثل عدد العمال، أو رأس المال المستثمر، أو المستوى التقني، أو نوع النشاط، أو حجم المبيعات، أو غير ذلك. وكذلك إلى تباين الإمكانيات، والقدرات والظروف

الاقتصادية، ومراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها هذه الدول.^(١٠) ومن المعايير المحددة لأطر المشروع الصناعي الصغير ومنها:

١. معييار حجم العمالة: يُعدُّ هذا المعيار من أكثر المعايير الكمية استخداماً؛ لسهولة الاحتساب والمقارنة. إذ يشير المعيار إلى استخدام المشروع الصغير عدد محدد من العاملين يتفاوت من دولة إلى أخرى حسب تقدمها الاقتصادي. تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تستخدم ١٠-٥٠ عاملاً، ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملاً بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين ٥٠-١٠٠ عاملاً بالمشروعات المتوسطة.

٢. معييار قيمة رأس المال المستثمر: يعبر هذا المعيار عن قيمة رأس المال الثابت، وإجمالي الموجودات، والقيمة المضافة والطاقة، ويستند احتساب هذا المعيار الأطر المحاسبية للموجودات، والأصول التي تمتاز بسهولة الاحتساب والمقارنة عند توفر البيانات المحاسبية عن عمليات المشروعات الصغيرة، وقد يتراوح قيمة رأس المال المستثمر (٢٨٠٠٠-١٣٣٠٠٠) دولار.

٣. معييار مستوى التكنولوجيا المستخدمة: تميل المشروعات الصغيرة إلى استخدام تكنولوجيا بمستوى منخفض من التعقيد والتقدم، متوخية تخفيض التكاليف لصغر حجمها، ولتركيزها على جزء من العملية الإنتاجية، أو التسويقية، وهما يدعم تسهيلاتهما المادية.^(١١)

كما يمكن تعريف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشأة التي تستخدم أقل من عشرة عمال في نشاط إنتاجي يحقق قيمة مضافة، وتعتمد على العنصر البشري عن طريق استخدام تقنيات بسيطة. ومن مميزات تلك الصناعات: محدودية رأس المال المستثمر، محدودية مخاطر الاستثمار، سهولة تنفيذ المنشأة، الاعتماد على الخبرات المتوارثة، إمكانية استخدام تكنولوجيا غير معقدة، تركز القرار في يد صاحب المشروع، اعتماد الإنتاج على السوق المحلي.^(١٢)

وتتمثل أهمية الصناعات الصغيرة في الآتي:

- تعتمد الدول النامية على الصناعات الصغيرة في امتصاص ومعالجة ظاهرة البطالة وتوفير فرص العمل، إذ يساعد ذلك على إتاحة فرص كبيرة للعمل، والتنمية من خلال تحويل الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة.
- توفير احتياجات السكان المحليين من السلع الإنتاجية والاستهلاكية، لتسهم في تحقيق اتجاهات التكامل الاقتصادي وبالتالي المساهمة في تسريع التنمية الاقتصادية.
- تشجع الاستثمار المحلي، حيث أن حجم الاستثمار في الصناعات الصغيرة أقل بكثير من الصناعات الكبيرة.
- تساعد على تحقيق معدلات عالية من العوائد، وزيادة المدخرات، وإعادة توزيع الدخل، وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي.
- تؤدي لتطور المهارات الإدارية والفنية، وإعداد كوادر متخصصة.
- تساهم في تحقيق أكبر قدر من التطور، والتوازن الجغرافي في التنمية الريفية والحضرية.^(١٣)
- تساهم في خلق الروابط بينها، وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الزراعة وقطاع النقل ...

إلخ، كما إن الصناعات الصغيرة يمكن أن تقوم بإنتاج القطع والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة بما في ذلك من آثار إيجابية في توصيل النمو الصناعي واستمراريته ؛ فارتفاع مستوى الإنتاجية في الصناعة يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.^(١٤)

ثانياً: مفهوم ومستلزمات التنمية الاقتصادية :

تتعدد التعريفات التي تناولت موضوع التنمية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم بمقتضي حدوث تغيرات جذرية في البنية والهيكل الاقتصادي. يعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.

وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية يقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم بتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي، والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة، والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية. كما عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية ، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.^(١٥)

وتتطلب التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات الضرورية لاتخاذ مهامها والتي تمثل:

- (أ) **تراكم رأس المال:** يُتحقق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية بحيث تتوفر -من خلالها - الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.
- (ب) **الموارد البشرية:** يقصد بها القدرات والمواهب والمهارات، والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتنمية الموارد البشرية ترتبط لتراكم رأس المال البشري والمربط أصلاً بالتعليم والتدريب والنقدية ... إلخ، والتي تنعكس على الناتج الوطني، وعلى مستوى الإنتاجية.

- (ج) **الموارد الطبيعية:** كلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وأُسْتُغِلَّت بشكل جيد كلما كان حافزاً ، وعاملاً مساعد على النمو والمتطور.

- (د) **التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:** إن التقدم التكنولوجي، أو التغير التكنولوجي يعني تغيراً في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسناً في المنتج القديم، أو ظهور منتج جديد، وحيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب قيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة ؛ وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية، وتشغيل هذه الطاقات.
- وإضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضاً عوامل عديدة أخرى تدرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية، مثل النظم السياسية والاجتماعية

والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد ونظم التعليم ومشاركة الشعب في عملية التنمية.^(١٦)

إذاً تلك هي أهم المستلزمات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وسياسية، والتي تتمثل في زيادة الدخل القومي الحقيقي؛ وبالتالي تحسين معيشة المواطنين، توفير فرص العمل - توفير فرص السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين- تحسين المستوى الصحي والثقافي والتعليمي للمجتمع، وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع -تسديد ديون الدولة، بالإضافة إلى تحقيق الأمن القومي.^(١٧)

ثالثاً: تجارب الدول العالمية في تنمية الصناعات الصغيرة:

أثبتت تجارب بعض الدول المتقدمة، والنامية على حد سواء - أن الصناعات الصغيرة لها دور مهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً، أو في التنمية الصناعية على وجه الخصوص. فتستطيع جميع الدول إرساء القواعد لتطوير هذا النوع من الصناعات، ف تجربة نمو شرق آسيا ونجاحها في غزو الأسواق العالمية عن طريق منشأتها الصغيرة ما هي إلا نموذج جعل العالم يتجه إلى الاهتمام بهذه الصناعات، وذلك من أجل تحقيق معدلات نمو متزايدة في الاقتصاد، يصاحبها بالتالي ارتفاع في مستويات المعيشة. وفيما يلي بعض من التجارب العالمية توضح كيف استطاعت هذه الدول تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة:

١/ نموذج التجربة الهندية:

تُعَدُّ التجربة الهندية من التجارب القديمة التي ارتبطت بدايتها برؤية (المهاما غاندي) تجاه مقاومة الاحتلال البريطاني للهند، وقد ارتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً، وزيادة فرص التوظيف للمواطنين من خلال تبني فكرة المشاريع الصناعية الصغيرة، واستمر اهتمام الحكومة بدعم وتطوير المشاريع الصغيرة بعد الاستقلال. ويعود هذا الاهتمام إلى رغبة الحكومة في تشجيع هذه النوعية من المشاريع، وتمييزها كأحد الوسائل التي تواجه البطالة والفقر الذي يعاني منه السواد الأعظم من شعب الهند. وقد نجحت الهند في تنمية القطاع الصناعي من خلال التركيز على الصناعات الصغيرة كثيرة العمالة التي لا تحتاج إلى رأس مال كبير، وهذا التوجيه يتفق مع ظروف الهند؛ حيث يفتقر هذا البلد إلى الموارد المالية، فضلاً عن مشكلة الزيادة الكبيرة في السكان.

وقد تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة للحصول على القروض بنسب فائدة منخفضة، فضلاً عن إنشاء المصارف التجارية لعرض المنتجات في الخارج، كما أصدرت لها إعفاءات من الضرائب المحلية والضرائب المقدرة على المشتريات من مستلزمات الإنتاج، ووفرت لها البنى الأساسية من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع الكهرباء والماء والاتصالات والصرف الصحي وبأسعار مدعومة.

٢/ نموذج التجربة الأوروبية:

بدأت المشروعات الصغيرة في أوروبا تلقي إقبالاً حتى في الدول التي تمتاز بسيطرة الدولة مركزياً على الاقتصاد الوطني، إذ دأبت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي على تنمية المنشآت الصغيرة،

وتبسيط إدارتها ولوائحها، وتطوير الأبحاث والاختراعات، وتبادل الخبرات بين دول الاتحاد، وذلك من خلال اللقاءات والمحاضرات والاجتماعات، فضلاً عن تحسين البيئة المالية والتمويلية لهذا النوع من المنشآت، وتعد إيطاليا أحد أبرز دول الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، إذ تضم أكبر عدد من المنشآت الصغيرة، (وكذلك المتوسطة).

إن بنية القطاع الصناعي في إيطاليا تختلف عن تلك الموجودة في البلدان الأوروبية؛ لأنها تنتج سلع الاستهلاك النهائية، والسلع متوسط التقنية بشكل أساس. وتلعب فيها كثافة رأس المال وعمليات الإنتاج المتقدمة دوراً بسيطاً، إذ لا تستعمل التكنولوجيا العالية.

وقد بدأ الاهتمام من قبل الحكومة كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية، فالتمويل هو من أهم معوقات تنمية المشاريع الصغيرة في إيطاليا؛ لذلك تأسست مؤسسات وسيطة أخرى غايتها ضمان سداد القروض، وبذلك استطاعت إيطاليا أن تنفذ سياسات ناجحة في مجال الخروج من أزمات المؤسسات الصناعية الكبيرة.

أما بريطانيا فلها دور مهم في تنمية وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة، (وكذلك المتوسطة)، بدأت بريطانيا في تشجيع الصناعات الصغيرة من خلال تخلي بعض الشركات الصناعية الكبيرة عن بعض خطوط الإنتاج، وإنائها بالمنشآت الصغيرة لتلبية احتياجات المنشآت الكبيرة، فضلاً عن قيام السلطات الحكومية بسن قوانين وتشريعات من أجل تنمية هذه المشاريع والتوسع فيها؛ فقامت بوضع نظام تمويلي لمساعدة المنشآت الكبيرة، إذ عدت الأولى مصدر المعلومات للثانية، وبذلك أصبح تركيب هذا القطاع سادساً بالنسبة لمصدر دخل بريطانيا على مستوى الاقتصاد القومي، ويسهم بنسبة كبيرة في إجمالي صادرات بريطانيا.

أما ألمانيا فقد عدت الصناعات الصغيرة سبباً في تقدم تقنياتها الصناعية، ووضعت لها الموقع المناسب في الاقتصاد الألماني، فضلاً عن بعض الدول الأوروبية الأخرى التي فيها مؤسسات صناعية صغيرة تلعب دوراً مهماً في تنمية اقتصادها، مثل سويسرا والسويد.

٣/ التجربة اليابانية:

إن التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المنشآت الصغيرة - تعد بمثابة النموذج الذي يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة، والتغلب على مشكلات البطالة والفقر من جهة أخرى، إذ كانت أولى خطوات تشجيع وتطوير الصناعات الصغيرة في اليابان منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم، ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع مثل هذه الصناعات، فضلاً عن إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، ودعم الشركات المتعثرة ومعاونتها للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة عن طريق توفير قروض بدون فوائد وبدون ضمانات، كما قامت الحكومة بتوثيق الروابط بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، وفقاً لنظام التعاقد من الباطن.

وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشاريع الصغيرة إلى الارتقاء بجودة الإنتاج إلى درجات عالية، تبعاً للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة؛ فقد أصبحت الصناعات الصغيرة مغذية ومكملة للصناعات الكبيرة.

هذا وقد أدى التطور التكنولوجي الذي طرأ على الصناعة في اليابان إلى أن تصبح الصناعات

الكبيرة تتخلى عن الكثير من مكونات التصنيع، وإسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصاً، مما يحقق لها وفرة أكثر في تكاليف الإنتاج، مع ضمان تحقيق جودة أعلى؛ (مما أكسب المشروعات الصغيرة أهمية خاصة في الاقتصاد الياباني، حيث يمثل إنتاجها حوالي ٥٠٪ من الإنتاج الصناعي، و٧٥٪ من إجمالي الأيدي العاملة اليابانية).

٤/ نموذج التجربة العربية:

بدأت التجربة العربية حول تطوير المنشآت الصغيرة عندما أُسس الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة الذي هدف إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة العربية، وتعظيم قدرتها التنافسية، وتوثيق الروابط بينها، والمساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من خلال تبادل الخبرات والتجارب المكتسبة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة، والمساهمة في تخفيف حدة البطالة في المنطقة العربية، وتقديم الدعم الفني والمالي والإداري للمشروعات الصغيرة، وتنمية الموارد البشرية والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية المتاحة في العالم العربي، وتشجيع الاستثمارات العربية بين الدول العربية، فضلاً عن إقامة المعارض العربية لمنتجات المشروعات الصغيرة، ورفع مستويات الجودة من خلال إجراء الأبحاث، وإعداد الندوات العلمية.

ويتوقع لهذه الصناعات أن تسهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، إذ يتنامى دور هذا القطاع في خلق الوظائف باستحداث ١٠٠ مليون فرصة عمل من خلال العشرين سنة القادمة، ومكافحة البطالة في الدول العربية التي تقدر معدلاتها بنحو ٢٤٪، وترتفع التقديرات في بعض الدول إلى ٣٢٪.^(١٨)

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي:

أولاً: تطور الصناعات الصغيرة في السودان:

عرف السودان الصناعات الصغيرة والحرفية والريفية منذ القدم، وقد قامت بدور فعال في تغطية السوق المحلي بكثير من المنتجات حتى وقت قريب، ولكن نتيجة للتمدن، وحركة النزوح، وازدياد الحاجة للمنتجات، وتنوعها - انحسر دور الصناعات الصغيرة قليلاً؛ لذلك أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالصناعات الصغيرة، وركزت (نظرياً على الأقل) على النهوض بهذا القطاع وتشجيعه، وقد أولت الحكومة، ومنذ عام ١٩٩٠م اهتماماً خاصاً بالصناعات الصغيرة والريفية؛ لتقليل التفاوت الإقليمي في توزيع الصناعات والثروة، ولزيادة دخل الفرد، وأدرجت ضمن البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي، ومن ثم البرنامج القومي للاستراتيجية الشاملة.^(١٩)

ثانياً: مفهوم وأهمية الصناعات الصغيرة في السودان:

تبنت وزارة الصناعة في الآونة الأخيرة تعريفاً محدداً، بعد إجراء دراسات متخصصة بالتعاون مع منظمة اليونيدو (UNIDO)؛ حيث عرفت الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي تستخدم ١٥ عاملاً فأقل، وتعد المنشآت التي تستخدم من ١-٩ عمال - نشاطاً حرفياً، وقد استبعد مؤشر رأس المال؛ نسبة لاحتمالات تذبذب سعر الصرف من وقت لآخر. وتعرف الصناعات الصغيرة في السودان حالياً بأنها أي منشأة يكون فيها عدد العاملين أقل من ١٠ عمال.^(٢٠) بينما عرفها اتحاد غرف الصناعات للأعمال الصغيرة والحرفية باتحاد أصحاب العمل السوداني بأنها كل الوحدات

الصناعية صغيرة الحجم والتي تنتج السلع ، والخدمات دون استعمال الآلات الحديثة، وباستعمال المواد الخام المحلية.^(٣١) (تعريف نوعي). كما عرفت بأنها تلك الصناعات التي تُحوَّل فيها المواد الخام إلى منتجات مصنعة ، أو شبه مصنعة باستخدام الآلة والتي يكون عدد العمالة فيها أقل من عشرة في المنشأة، أو لا يزيد رأس مالها عن المبلغ الذي يحدده الوزير.^(٣٢)

وتتمثل أهمية الصناعات الصغيرة في السودان فيما يأتي:

١. أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد في زيادة الناتج الكلي، وخلق فرص للعمالة، وخلق طاقات إنتاجية جديدة، كما أنها تساهم في تعزيز التنوع الاقتصادي.
٢. فاعلة في سياسة التوطين الذاتي، والعمل الحر، وتنمية روح القيادة، وهي أيضاً بيئة صالحة لتشجيع روح المبادرة والابتكار.
٣. تحقيق التوازن التنموي، ووقف الهجرة العكسية.
٤. تحسين القدرات التنافسية للصناعة المحلية، وتحد من إغراق السوق السوداني من سلع الأسواق الخارجية.^(٣٣)

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة في السودان:

تتمثل الأهداف الاستراتيجية لتنمية الصناعات الصغيرة في السودان خلال مدة الدراسة في :

- تحقيق تنمية إقليمية شاملة للبلاد.
- توفير فرص عمل ملائمة لاحتياجات المجتمع.
- استغلال أمثل للموارد والإمكانات المحلية.
- الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وتحقيق الاستقرار.
- توسيع دائرة الاستثمار لتغطي مناطق جديدة.
- تعزيز ثقة المجتمع في إمكاناته، وقدراته الذاتية.^(٣٤)
- توفير خدمات المعلومات، ونقل التكنولوجيا.
- تنمية الموارد البشرية.
- إقامة المجمعات الصناعية، وتوطين الصناعة.
- تشجيع ثقافة العمل الخاص.
- توفير التمويل والتدريب والتسويق، ونقل التقنية.
- تكوين مشروع المجلس القومي للصناعات الصغيرة والحرفية عام ٢٠٠٨م والذي يهدف إلى صياغة السياسات والبرامج والخطط لتنمية قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية.
- تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر.
- إنشاء المجلس الأعلى للتمويل الأصغر الاتحادي.
- إنشاء وحدة التمويل الأصغر بنك السودان.
- إجازة التشريعات التي تحمي القطاع الصناعي في مجال الإغراق والمنافسة والاحتكار.

- توجيه المشروعات الحكومية نحو الإنتاج الوطني (الملبوسات، الأحذية والسلع الغذائية).
- تنمية وتطوير الصناعات التقليدية المنتشرة في المناطق المختلفة مثل (الجلود، النسيج، تجفيف الأغذية، الأعمال اليدوية الفلكلورية).
- بناء المدن الصناعية والأسواق الحرة وتنظيم الأسواق.
- تنمية وتطوير مراكز البحث العلمي، وتبني الابتكارات والمبادرات الواعدة لتطوير قطاع الصناعة. (25)

رابعاً: دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في السودان:

يفتقر قطاع الصناعات الصغيرة إلى الإحصاءات والمعلومات بصورة كبيرة سواء على مستوى القطاع ككل، أو على النشاط. ولم يتم أي إحصاء، أو مسح خاص بالصناعات الصغيرة، والإحصاءات المتاحة حالياً تمت عن طريق العينة في إطار المسح الصناعي الشامل الذي تم في عام ٢٠٠١م، وتُعدّ إحصاءات تاريخية لا يعتمد عليها.^(٢٦)

نظراً لأن التنمية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي، وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل، وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، بين طبقات المجتمع - فإن التمويل الأصغر يقوم على تحقيق تلك الأهداف؛ وذلك لأن التمويل الأصغر يهدف إلى تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر إلى الشرائح الضعيفة غير القادرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية للمساهمة في التنمية. التخفيف من حدة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات بدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة السيولة، وكذلك استيعاب الخريجين والشباب؛ وبالتالي المساهمة في توفير فرص العمل، وحل مشكلة البطالة، ومصدر مهماً لتوفير السلع الوسيطة، بالإضافة إلى سهولة الانتشار في المناطق الريفية.^(٢٧)

أُدخل تمويل الحرفيين كجزء من القطاعات ذات الأولوية في السياسات التمويلية للعام ١٩٩٠م، دون تحديد نسبة تمويل محددة، ومن ثم أُدخل قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة كقطاع ذي أولوية مع امتيازات في الهوامش والضمانات بدءاً بالسياسة التمويلية ١٩٩٥/٩٤م. وأن الصيغ التي أُستُخدمت لتمويل القطاع هي المرابحة والمشاركة والسلم والإجازة والمشاركة المنتهية بالتملك.^(٢٨) انتهج بنك السودان من خلال إصداره للسياسات التمويلية منذ عقد التسعينات - إلى تخصيص نسبة من سقف التمويل المصرفي توجّه لتلك الشرائح بدءاً بنسبة ٥٪ لترتفع إلى ٧٪ ثم إلى ١٠٪ حتى وصلت إلى ١٢٪ في عام ٢٠٠٧م وحتى الآن، والهدف الرئيس من ذلك هو رفع مستوى دخل تلك الفئات من خلال الاستفادة من خدمات التمويل.^(٢٩) ومن أجل الاستخدام الأمثل المحددة ١٢٪ من محفظة التمويل الأصغر، أو الصغير قدر بنك السودان أن تعمل المصارف؛ وفقاً للموجهات الآتية:

- تمويل تملك الحرفيين والمهنيين الآلات ومعدات المنشآت الصغيرة.
- تمويل الآلات الجديدة وقطع غيار للمشروعات القائمة.
- تمويل الإنشاءات والمباني والتجهيزات للمصانع الصغيرة ومعدات البناء والمقاولات.
- تمويل معدات وآليات الصناعات التحويلية الصغيرة.^(٣٠)

نجد في السودان أن حجم التمويل الأصغر خلال مدة ٢٠٠١-٢٠١٦م لم تساهم في تنمية الصناعات الصغيرة؛ حيث أن نسبة حجم التمويل الأصغر إلى إجمالي التمويل المصرفي - ضئيل جداً كما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

نسبة وحجم التمويل الأصغر في السودان خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٦م

السنة	حجم التمويل الأصغر	النسبة من إجمالي التمويل %
٢٠٠١	97550	٨,٧٦%
٢٠٠٢	91440	٥,٧١%
٢٠٠٣	122932	٤,٣٦%
٢٠٠٤	196425	٦,٨٧%
٢٠٠٥	247390	٥,٢٦%
٢٠٠٦	334301	٤,٠١%
٢٠٠٧	382014	٣,٤٠%
٢٠٠٨	446096	٠,٣٥%
٢٠٠٩	469490	٣,١٣%
٢٠١٠	616207	٣,٥٨%
٢٠١١	58212	٠,٢٩%
٢٠١٢	1496	٠,٠١%
٢٠١٣	1546	٠,٠٠%
٢٠١٤	2055	٠,٠١%
٢٠١٥	2692	٠,٠١%
٢٠١٦	2914	٠,٠٠%
المتوسط	-	٢,٨٦%

المصدر: إعداد الباحثة، من التقارير السنوية لبنك السودان.

يُلاحظ من الجدول السابق أن متوسط نسبة تدفق حجم التمويل الأصغر في السودان خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٦م - بلغت ٢,٨٦%، وهي نسبة ضئيلة جداً. ومن الأسباب التي لم يساهم فيها التمويل الأصغر في تنمية الصناعات الصغيرة؛ صعوبة الحصول على التمويل وارتفاع تكلفتها، صعوبة توفير الضمانات المناسبة لتلك الصناعات، استغلال التمويل في أغراض أخرى غير الغرض المطلوب، تهرب بعض البنوك من التمويل الأصغر باعتباره عالي المخاطر.^(٢١)

١/ مساهمة الصناعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي:

تبلغ مساهمة الصناعة الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٦٠%؛ وذلك في المدة من ٢٠٠١م-٢٠١٦م. ويلاحظ من ذلك أنه - بالرغم من كبر حجم الصناعات الصغيرة في السودان- كبير جداً مقارنة بالصناعات الكبيرة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيف خلال مدة الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (٢) الآتي :

جدول رقم (٢)

مساهمة الصناعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٦م:

السنة	ناتج الصناعات الصغيرة	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة
٢٠٠١	31.1	٤٠٦٥٨٥٥,٨	%٠,٠٠
٢٠٠٢	36.54	٤١٢٦١٣,٣	%٠,٠١
٢٠٠٣	70109	٦٨٧٢١٣٨,٤	%١,٠٢
٢٠٠٤	790930	٨٥٧٠٧١٣,٠	%١,١٢
٢٠٠٥	113834	٩٨٢٩١٩٠٤,١	%٠,١٢
٢٠٠٦	1156990	١١٩٨٣٧٣٦٦,١	%٠,٩٧
٢٠٠٧	1714023	١٣٥٥١١٧١٢,٢	%١,٢٦
٢٠٠٨	2032181	١٣٥٥١١٧١٢,٢	%١,٥٠
٢٠٠٩	2388619	١٣٩٣٨٦٥٢٧,٤	%١,٧١
٢٠١٠	2249838	١٦٠٦٤٦٤٥٧,٥	%١,٤٠
٢٠١١	3035	١٨٢١٥١,٣	%١,٦٧
٢٠١٢	4216.9	٢٢٢٥٤٧,٩	%١,٨٩
٢٠١٣	5827.6	٣٠٤١١٦,٨	%١,٩٢
٢٠١٤	5757.3	٤٤٧٩٩٨,٢	%١,٢٩
٢٠١٥	٦٤٠٧,٧	505760.7	%١,٢٧
٢٠١٦	٩٠٣٩,٩	605408.5	%١,٤٩
المتوسط	-	-	%١,١٧

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

يُلاحظ من الجدول أن نسبة متوسط مساهمة ناتج الصناعات الصغيرة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٦م - بلغت ١,١٧%، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بحجم تلك الصناعات، وأهميتها في الاقتصاد السوداني، وأعلى نسبة مساهمة لها في عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٩٢%، وأدنى نسبة لها في عام ٢٠٠١م بنسبة ٠,٠٠%.

مما سبق نجد أن مساهمة الصناعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي تقل عن ٦٠%، وبالتالي مساهمتها غير فعالة، ويرجع ذلك إلى تعريف الشركات الصغيرة في السودان وفقاً للتعريف البريطاني على أساس أنها الشركات التي لديها ١-٥٠ من الموظفين، ولا تزيد قيمة أعمال التداول ٦,٥ مليون جنيه إسترليني، والأصول لا تزيد عن ٣,٢٦ مليون جنيه إسترليني، والمساهمة في الناتج المحلي لا تقل عن ٦٠%^(٣٣).

٢/ مساهمة الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل:

تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة، وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل، وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، نجد أن الصناعات الصغيرة في اليابان تستوعب حوالي ٨٤٪ من العمالة اليابانية الصناعية.^(٣٢) ولكن نجد في السودان أن الصناعات الصغيرة تستوعب ١١,٣٪ من العمالة لعام ٢٠٠٨م، وارتفعت إلى ١٣,٤٪ عام ٢٠١١م. وتعدُّ نسب ضئيلة جداً مقارنة بحجم الصناعات الصغيرة، ومقارنة بنسبة العمالة في اليابان، وبالتالي لم تساهم في معالجة ظاهرة البطالة. حيث نلاحظ من الجدول رقم (٣) بأن نسبة العمالة اليدوية من إجمالي القوى العاملة بلغت ١١,٣٪، وهي نسبة ضئيلة جداً، وبالتالي لم تساهم الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل.^(٣٣)

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للعمالة اليدوية، أو الحرفي لعام ٢٠٠٨م

النسبة	البيان
١١,٣٪	نسبة العمالة اليدوية من إجمالي القوى العاملة
٩,٣٨٪	نسبة العمالة اليدوية من الناشطين اقتصادياً
٢,٤٦٪	نسبة العمالة اليدوية من إجمالي السكان

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

٣/ مساهمة الصناعات الصغيرة في استثمار الموارد البشرية:

بالرجوع إلى الجدول رقم (٣) نلاحظ أن نسبة العمالة اليدوية من إجمالي السكان بلغت ٢,٤٦٪. وبالتالي لم تساهم الصناعات الصغيرة في استثمار الموارد البشرية. وبذلك لم تحقق الصناعات الصغيرة أحد أهداف التنمية الاقتصادية.

٤/ مساهمة الصناعات الصغيرة في حجم الصادرات السودانية:

تساهم الصناعات الصغيرة في تنمية الصادرات؛ وذلك من خلال إنتاج السلع التي تتجه إلى التصدير؛ وبالتالي التخفيف عن حدة العجز في الميزان التجاري. ولكن نجد في السودان أن الصناعات الصغيرة لم تساهم في ميزان التجاري، وكانت نسبة مساهمتها ٠,٩٥٪ من إجمالي الصادرات السودانية لعام ٢٠٠١م، وهي نسبة مساهمة قطاع الزيوت النباتية فقط من مجموع قطاع الصناعات الصغيرة.

٥/ حجم الصناعات الصغيرة إلى إجمالي الصناعات في السودان:

بما أن الصناعات الصغيرة في كثير من الدول من ضمنها السودان أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام لتأثيرها الإيجابي في الاقتصاد القومي، ونتيجة لذلك نجد أن حجم الصناعات الصغيرة في

السودان كبيرة جداً مقارنة بالصناعات الكبيرة ، وذلك بحسب الجدول رقم (٤) الذي يوضح حجم تلك الصناعات، بحسب المسح الصناعي لعام ٢٠٠١م:
جدول رقم (٤)

حجم ونسب الصناعات الصغيرة في السودان

النسبة	حجم الصناعات	القطاع
٧٪	١٦٥٤	الصناعات الكبيرة
٩٣٪	٢٢٦٤٠	الصناعات الصغيرة
١٠٠٪	٢٤١١٤	الصناعات التحويلية

المصدر: آمال محمد صديق، ورقة علمية بعنوان « الصناعات الصغيرة: تجارب دول رائدة »، ملتقى الصناعات الصغيرة، وزارة الصناعة والاستثمار، ولاية الخرطوم، ٢٠١٦/٨/٦م، ص ٣.
نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة حجم الصناعات الصغيرة من إجمالي الصناعات التحويلية في السودان هي ٩٣٪، بينما نجد حجم الصناعات الكبير بنسبة ٧٪ من إجمالي الصناعات التحويلية. وأن ٩٦,٢٪ من الصناعات الصغيرة هي ملك خاص، ولا يوجد أي شكل من أشكال الملكية الأجنبية. وتوجد ٢٥ منشأة كبيرة فقط ذات ملكية أجنبية من إجمالي الصناعات الكبيرة بنسبة ١,٥٪. كما لا توجد أي مشاركة للملكية العامة في الصناعات الصغيرة، بينما توجد مشاركة الدولة في ١١٣ منشأة صناعية كبيرة؛ منها ٨٩ منشأة بنسبة ٧٨,٨٪ من مشاركات الدولة بأكملها ملكية عامة، و ٢٤ منشأة بنسبة ٢١,٢٪ هي ملكية (خاصة - عامة) ويوجد ٧ منشآت هي ملكية مختلطة (أجنبية -عامة).^(٣٤)
٦/ التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة وأنواعها في السودان:
سبق الذكر أن الصناعات الصغيرة تعد من المجالات المشجعة للاستثمار المحلي لتساهم في تحقيق أكبر قدر من التطور والتوازن الجغرافي في التنمية الريفية والحضرية، ولكن نجد في السودان أن التوزيع للصناعات الصغيرة غير متوازن، بالتالي لم تساهم في التنمية الريفية والحضرية. والجدول رقم (٥) يوضح التوزيع الجغرافي لمنشآت الصناعات الصغيرة في السودان لعام ٢٠١٦م:
جدول رقم (٥)

التوزيع الجغرافي لمنشآت الصناعات الصغيرة في السودان لعام ٢٠١٦م

الولاية	الحجم	النسبة٪
الخرطوم	١٥٣٠٠	١٨,٤٦٪
الجزيرة	١٣٠٠٠	١٥,٦٨٪
سنار	٦٥٠٠	٧,٨٤٪
القضارف	٥١٠٠	٦,١٥٪
كسلا	٤٠٠٠	٤,٨٣٪
الدامزين	٣٥٠٠	٤,٢٢٪
النيل الأبيض	٥٠٠٠	٦,٠٣٪

نهر النيل	٤٠٠٠	%٤,٨٣
دنقلا	٥٠٠	%٠,٦٠
بورتسودان	٤٥٠٠	%٥,٤٣
كردفان الكبرى	٦٥٠٠	%٧,٨٤
دارفور الكبرى	١٥٠٠٠	%١٨,٠٩
الإجمالي	٨٢٩٠٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات اتحاد العمل السوداني.

نلاحظ من الجدول أن ولاية الخرطوم أخذت النصيب الأكبر من الصناعات الصغيرة، بنسبة ١٨,٤٦٪، يليها ولايات دارفور الثلاث، بنسبة ١٨,٠٩٪، ويلها ولاية الجزيرة بنسبة ١٥,٦٨٪. أما بقية الولايات فنصيبها من الصناعات الصغيرة أقل من ١٠٪، وأقلها في ولاية دنقلا بنسبة ٠,٦٨٪. بالتالي يلاحظ أن التوزيع للصناعات الصغيرة غير متوازنة.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية

أولاً: عرض النموذج القياسي وتحليل النتائج:

كُنْ نموذج قياسي لتحديد أثر الصناعات الصغيرة في إحداث التنمية الاقتصادية في السودان خلال المدي ٢٠٠١-٢٠١٦م، وذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي E-views؛ إذ صيغ النموذج من تحديد للمتغيرات والبيانات، وفحصها والتأكد من سلامتها من مشكلات القياس، واستقرارها حتى يُتوصَّل إلى نتائج حقيقية.

وأختير برنامج E-views؛ لاستخدامه السلاسل الزمنية من عام إلى عام لكل من متغيرات النموذج، حيث تتمثل السلاسل الزمنية مشاهدات سنوية عن كل متغير من متغيرات النموذج. وأما متغيرات النموذج فتتمثل في إنتاج الصناعات الصغيرة (المتغير المستقل)، والنتائج المحلي الإجمالي (المتغير التابع)، كما هو موضح في الشكل الرياضي المقترح:

$$GDP = b_0 + b_1 Pro + u$$

حيث يمثل:

(GDP): الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع).

(b_0): ثابت الناتج المحلي عندما يساوي إنتاج الصناعات الصغيرة صفر وإشارته موجبة.

(Pro): إنتاج الصناعات الصغيرة (متغير مستقل).

(b_1): معامل إنتاج الصناعات الصغيرة.

(U): المتغيرات العشوائية التي لم تتضمن في الدراسة.

١/ اختبار سكوت البيانات وتكامل المتغيرات:

أُسْتُخْدِم اختبار (ديكي - فولر) المعدل؛ لاختبار السكون والتكامل، كما هو موضح في الجدول

رقم (٦):

جدول رقم (٦)
اختبار سكون السلسلة

المتغير	القيمة الحرجة ٥%	القيمة الاحتمالية ADF	استقرار السلسلة
PRO	٢,١١	٢,٦	الفرق الأول
GDB	٣,٠٩	٣,٥	الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحثة، باستخدام برنامج E-views.

من الجدول السابق نجد أن قيمة اختبار (ديكي - فولر) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% عليه أن البيانات ساكنة مستقرة عند الفرق الأول، وتعطي نتائج حقيقة، وكذلك بلغت قيمة $ADF = 1,27$ وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% عليه يوجد تكامل بين الناتج المحلي الإجمالي، وإنتاج الصناعات الصغيرة.

جدول رقم (٧)
نتائج الدالة المقدرة

المتغيرات	المعاملات	T-statistic	Prop.t
C	٢,٣١	١٠,٢٧	٠,٠٠٠
GDB	٠,٠٣٦	٢,٠٤	٠,٠٥

المصدر: إعداد الباحثة، باستخدام برنامج E-views.

جدول رقم (٨)
نتائج الاختبارات

الاختبار	القيمة	PROP - T
R^2	٢٣%	
Adj R^2	١٧%	
F	4.19	٠,٠٥
DW	٠,٥٨	

المصدر: إعداد الباحثة، باستخدام برنامج E-views.

٢/ شكل الدالة المقدرة:

$$\text{Log (GDP)} = 2.31 + 0.036(\text{Pro})$$

٣/ تقييم الدالة:

أ/ التقييم وفقاً للمعيار الاقتصادي:

إشارة الثابت (C) موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، وهي تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما يساوي إنتاج الصناعات الصغيرة صفر، وإشارة معامل إنتاج الصناعات الصغيرة (b) موجبة، وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية؛ لوجود علاقة طردية بين إنتاج الصناعات الصغيرة، والناتج المحلي الإجمالي.

ب/ التقييم وفقاً للمعيار الإحصائي:

القيمة الاحتمالية للثابت (C) تساوي (٠,٠٠٠) ، وهي أكبر من مستوى معنوية ٥% وهذا يعني أن الثابت معنوي. والقيمة الاحتمالية لمعامل إنتاج الصناعات الصغيرة (b) تساوي (٠,٠٤) ، وهي أقل من مستوى معنوية ٥% ، هذا يعني أن إنتاج الصناعات الصغيرة معنوي. ٤/ جودة توفيق النموذج:

بلغت قيمة R^2 (٢٣%) ، وهي تعني أن ٢٣% من التأثيرات في الناتج المحلي الإجمالي مصدرها إنتاج الصناعات الصغيرة و ٧٧% مصدرها المتغيرات العشوائية التي لم تضمن في النموذج، حيث بلغت قيمة (F) ٤,١٩ وقيمتها الاحتمالية (٠,٠٥) عند مستوى معنوية ٥% ، وهذا يعني أن النموذج ككل معنوي. وبفحص النموذج من مشكلات القياس؛ نجد أن النموذج خالٍ من مشكلات القياس بالرغم من أنه يواجه مشكلة ارتباط ذاتي إلا أنها لم تؤثر في نتائج النموذج. ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

١/ اختبار الفرضية الأولى التي تنص على (أن للصناعات الصغيرة دوراً بارزاً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي).

لتحليل هذه الفرضية استعانت الباحثة بنتائج النموذج القياسي، وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي، وإنتاج الصناعات الصغيرة بمقدار (٠,٣٦) ، وإن إنتاج الصناعات الصغيرة يؤثر بنسبة ٢٣% في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي مساهمتها غير فعالة، ويرجع ذلك إلى تعريف الشركات الصغيرة في السودان وفقاً للتعريف البريطاني على أساس مساهمتها في الناتج المحلي لا يقل عن ٦٠%.

ونستنتج من ذلك بأن هناك أثر بين إنتاج الصناعات الصغيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أن هذا التأثير ضعيف. بالتالي نرفض الفرضية الأولى ، والتي تنص على (أن للصناعات الصغيرة دوراً بارزاً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي).

٢/ اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (أن للصناعات الصغيرة لها دور في توفير فرص العمل).

لتحليل هذه الفرضية استعانت الباحثة بنتائج الجدول رقم (٣)، وتشير النتائج بأن نسبة العمالة اليدوية من إجمالي القوى العاملة بلغت ١١,٣% ، وهي نسبة ضئيلة جداً؛ وبالتالي لم تساهم الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل بصورة كبيرة. بالتالي نرفض الفرضية الثانية التي تنص على (أن للصناعات الصغيرة لها دوراً في توفير فرص العمل).

٣/ اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على (أن توفر التمويل للصناعات الصغيرة يؤدي إلى زيادة تنافسها في مجال الصادرات).

لتحليل هذه الفرضية استعانت الباحثة بنتائج الجدول رقم (١)، وتشير النتائج بأن حجم التمويل الأصغر خلال مدى ٢٠٠١-٢٠١٦م ضئيل جداً، بالتالي لم يساهم التمويل الأصغر في تنمية الصناعات الصغيرة ؛ ويعزى ذلك لعدة أسباب منها: صعوبة الحصول على التمويل، ارتفاع تكلفة

التمويل، حجم التمويل الأصغر غير مناسب مع احتياجات الصناعات الصغيرة ، كذلك عدم توفر ضمانات مناسبة لتلك الصناعات، تهرب بعض البنوك من التمويل الأصغر باعتباره عالي المخاطر. مما سبق نستنتج بأن التمويل الأصغر لم يساهم في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة ؛ وينتج عن ذلك عدم تحقيق معدلات نمو في إنتاج الصناعات الصغيرة، وخاصة إنتاج السلع التي تتجه إلى التصدير، بالتالي عدم مساهمة الصناعات الصغيرة في مجال الصادرات. بالتالي نرفض الفرضية الثالثة التي تنص على (أن توفر التمويل للصناعات الصغيرة يؤدي إلى زيادة تنافسها في مجال الصادرات).

الخاتمة:

تُعَدُّ الصناعات الصغيرة ذات أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم كافة ؛ لما لها من دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المتمثلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى المعيشة، وتشغيل الأيدي العاملة، وتقليل مستوى البطالة والفقر، كما أنها تساعد على تعزيز التكامل الصناعي من خلال خلق روابط أمامية وخلفية بين الصناعات، كذلك زيادة الصادرات واستثمارها للموارد البشرية والطبيعية، وتحقيق التنمية المتوازنة لجميع أقاليم الدولة ؛ ولكن واقع الصناعات الصغيرة في السودان يواجه اختناقات، مثل عدم توفر التمويل والسياسات الاقتصادية والبنية التحتية بما يؤدي إلى تناقص مساهمتها في التنمية الاقتصادية. تناولت الدراسة مدى مساهمة تلك الصناعات في التنمية الاقتصادية في السودان خلال المدى ٢٠٠١-٢٠١٦م، ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

أولاً: النتائج :

١. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي، وإنتاج الصناعات الصغيرة عندما يزيد لوغاريثم إنتاج الصناعات الصغيرة بوحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي بمقدار (٠,٣٦).
٢. يؤثر إنتاج الصناعات الصغيرة بنسبة ٢٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي.
٣. لم يساهم ناتج الصناعات الصغيرة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ؛ حيث بلغ متوسط مساهمتها خلال المدى ٢٠٠١-٢٠١٦م بنسبة ١,١٧٪، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بحجم تلك الصناعات أهميتها في الاقتصاد السوداني. نجد أن تلك المساهمة تقل عن ٦٠٪، وبالتالي مساهمتها غير فعالة ؛ ويرجع ذلك إلى تعريف الشركات الصغيرة في السودان وفقاً للتعريف البريطاني على أساس أنها الشركات التي لديها ١-٥٠ من الموظفين، ومساهمتها في الناتج المحلي لا تقل عن ٦٠٪.
٤. لم تساهم الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل ؛ حيث بلغت نسبة العمالة اليدوية من إجمالي القوى العاملة ١١,٣٪، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بحجم الصناعات الصغيرة في السودان. كذلك لم تساهم الصناعات الصغيرة في استثمار الموارد البشرية ؛ حيث بلغت نسبة

- العمالة اليدوية من إجمالي السكان ٢٠,٤٦٪.
٥. لم تساهم الصناعات الصغيرة في الصادرات السودانية، ويُعدُّ قطاع الزيوت النباتية هو قطاع التصدير الوحيد في مجموعة المنشآت الصناعية الصغيرة؛ حيث ساهم بنسبة ٠,٩٥٪ من إجمالي الصادرات السودانية.
٦. نجد أن التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة غير متوازن؛ بالتالي لم تساهم في تحقيق التنمية الريفية والحضرية.
٧. لم يساهم التمويل الأصغر في تنمية الصناعات الصغيرة؛ حيث إن نسبة متوسط تدفق حجم التمويل الأصغر في السودان خلال المدي ٢٠٠١-٢٠١٦م بلغت ٢,٨٦٪، وهي نسبة ضئيلة جداً؛ وبالتالي لم يؤدِّ إلى زيادة تنافسها في مجال الصادرات.

ثانياً: التوصيات:

١. زيادة الاهتمام بالصناعات الصغيرة من حيث تفعيل سياسات صناعية مناسبة لها.
٢. زيادة فرص استيعاب العمالة في الصناعات الصغيرة.
٣. زيادة حجم التمويل الأصغر، وتخفيض تكلفتها مع توفير الضمان المناسب؛ وذلك لتنمية الصناعات الصغيرة.
٤. توجيه الصناعات الصغيرة إلى إنتاج السلع؛ لتصديرها إلى الخارج.
٥. إنشاء صناعات صغيرة تعمل على خلق التوازن الإقليمي؛ مما تساهم في التنمية الريفية والحضرية.
٦. عمل مسح صناعي كل خمس سنوات؛ وذلك لتوفير إحصاءات عن الصناعات الصغيرة.

الهوامش:

١. عبد الرحمن يسري أحمد، « الصناعات الصغيرة في البلدان النامية - تنميتها ومشكلاتها تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية-»، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، رقم (١)، تصدر عن المعهد الإسلامي للتنمية والتدريب، البنك الإسلامي، جدة، ٢٠٠٠م، ص ٢١.
٢. فوزية ساتي محمد الأمين، أساسيات التنمية الاقتصادية، ط١، فهرسة المكتبة الوطنية إثراء للنشر، ٢٠١٤م، ص ٢٧.
٣. جمهورية السودان، بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والأربعون، ٢٠٠٣م، ص ٦.
٤. مصطفى إبراهيم عبد النبي، « دور المصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي »، في مجلة المصري، تصدر عن الإدارة العامة للسياسات والبحوث، بنك السودان ، العدد(٤٧)، مارس ٢٠٠٨م، ص ٦.
٥. أحمد عبد الله البدوي عبد الجبار، « دور الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة في السودان »، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٤م.
٦. منى عثمان محمد عثمان، « أثر الصناعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية في السودان»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، ٢٠١٥م.
٧. وليد محمد علي محمد أحمد، «مساهمة الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد السوداني (٢٠٠٠-٢٠١٣ م)»، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، ٢٠١٤م.
٨. آمال هادي كاظم الجابري، «التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في إقليم كردستان - العراق لعام ٢٠١١م»، في مجلة أوروک للعلوم الإنسانية، المجلد(٨)، العدد(١)، الجزء(١)، ٢٠١٥م.
٩. حسن عثمان السمان الغلام، «أثر الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية بالسودان - دراسة حالة صناعة المنتجات الجلدية بولاية جنوب دارفور في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤م»، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، فبراير ٢٠٠٩م.
١٠. صالح رجب اعبيدة، « تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا»، في مجلة آفاق اقتصادية، العدد(٢)، ٢٠١٥م، ص ١٨.
١١. فائق مشعل قدوري، « الصناعات الصغيرة: المحددات والآفاق التطويرية (رؤية إستراتيجية مقترحة)»، في مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، تصدر عن جامعة تكريت، المجلد (٢)، العدد(٣)، ٢٠٠٦م، ص ١٢.
١٢. حسن عثمان، ورشة عن "دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، وكالة السودان للأنباء، على الموقع <https://www.sudaress.com/suna/1019910> تاريخ الدخول ٢٠١٨/١١/١٧م.
١٣. فائق مشعل قدوري، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.
١٤. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات، عمان، دار

وائل للنشر. 2007م، ص: ١٨٤-١٨٦.

١٥. جميلة قنادر، « الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر»، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، ٢٠١٧-٢٠١٨، ص: ٤٤-٤٣.

١٦. مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٧-٢١٣.

١٧. عصام محمد بندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية (المنهج -النظرية-القياس)، د.ط، دار التعليم الجامعي، ٢٠١١م، ص ٢٩.

١٨. محمد طه نايل الحياتي، وسلامة خميس غربي خضر الهيتي، «لصناعات الصغيرة، مفهومات وأهميتها وخصائصها ومدى ملائمتها للاقتصاد العراقي»، في مجلة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد (١)، آذار ٢٠١٢م، ص: ٩٥-٩٨.

١٩. عبد السمیع حيدر، ورقة علمية بعنوان « حالة هيئة تنمية الصناعات »، ملتقى الصناعات الصغيرة، وزارة الصناعة والاستثمار، ولاية الخرطوم، ٢٠١٦/٨/٦م، ص: ٨-٩.

٢٠. جمهورية السودان، وزارة الصناعة، تقرير عن الصناعة التحويلية بالسودان، ص ٤٨.

٢١. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، « تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال المدى ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ دراسة حالة القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية »، المؤتمر الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي المستدام والتنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، الدوحة، ديسمبر ٢٠١١م، ص ٥.

٢٢. سعدی الطيب صالح أحمد، ورقة علمية بعنوان: « الصناعات الصغيرة والحرفية - الكرت الاقتصادي الرابع »، وزارة الصناعة والتجارة، ولاية الخرطوم، مارس ٢٠١٨م، ص ٤.

٢٣. المصدر نفسه، ص ٥.

٢٤. حسن عثمان، ورقة علمية بعنوان « الصناعات الصغيرة المفاهيم ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية »، ملتقى الصناعات الصغيرة، وزارة الصناعة والاستثمار، ولاية الخرطوم، ٢٠١٦/٨/٦م، ص ٤.

٢٥. آمال محمد صديق، ورقة علمية بعنوان « الصناعات الصغيرة: تجارب دول رائدة »، ملتقى الصناعات الصغيرة، وزارة الصناعة والاستثمار، ولاية الخرطوم، ٢٠١٦/٨/٦م، ص ٥.

٢٦. حسن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ٤.

٢٧. محمد علي الحسين «دور وحدة التمويل الأصغر في تطوير واستدامة تمويل الشرائح الضيفة وتخفيف حدة الفقر»، وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان، د.ت، ص ٨.

٢٨. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، « التمويل الأصغر الإسلامي - التجربة السودانية - »، وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان.

٢٩. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سبق ذكره، ص ٣.
٣٠. جمهورية السودان، بنك السودان، منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، منشور رقم (٢٠٠٩/٩) بعنوان منشور موجّهات المصارف للعمل في التمويل الأصغر، ص: ١-٢.
٣١. سعدى الطيب صالح، ورقة علمية بعنوان «دراسة متكاملة عن الصناعات الصغيرة والحرفية بولاية الخرطوم»، إدارة الصناعات الصغيرة والحرفية، وزارة الصناعة والاستثمار اللوائية، ولاية الخرطوم، إبريل ٢٠١٨م، ص ٢٩.
٣٢. منال عوض، ورقة عمل «الشركات الصغيرة والمتوسطة»، مؤسسة التمويل الأصغر للصناعات الصغيرة، د.ت.
٣٣. عاصم عبد النبي أحمد البندي، ورقة علمية بعنوان «المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أمودجاً»، د.ت.
- */ بحسب بيانات التعداد السكاني لعام ٢٠٠٨م ومسح القوى العاملة لعام ٢٠١١م.
- */ تم الاعتماد لتعداد السكاني لعام ٢٠٠٨م وذلك لتوفير كافة البيانات من القوى العاملة والسكان والمهنة اليدوية.
٣٤. وزارة الصناعة، تقارير مشروع المسح الصناعي الشامل وتحليل نتائج المسح الصناعي الشامل، المجلد الـ (٢)، الخرطوم، ٢٠٠٥م، ص: ٣-٤.